التغيير المؤسسي الاستراتيجي لاحتواء المسؤولية الاجتماعية وتكريس التنمية)حالة الجزائر(

**أ.د. بونوة شعيب ،جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان**،cbounoua@yahoo.fr

**د. بن يخلف زهرة ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان،**benikhlef\_z@yahoo.fr

**الملخص:**

 إن الطريق نحو التنمية الاقتصادية يمر حتما عبر ا لمؤسسة الاقتصادية الفعالة من خلال التحكم في كفاءتها الإنتاجية التي لا تتحقق إلا عبر محاكاة بيئتها الداخلية والخارجية هده الأخيرة التي فرضت استهداف الاستمرارية حتى قبل الربح المطلق أو على الأقل توأمتهما.

في هذه الورقة البحثية سنحاول مناقشة إشكالية رهان استمرارية المؤسسات وانعكاسه على العملية التنموية من خلال اعتماد التغيير التنظيمي الاستراتيجي المرتكز على إعادة صياغة الأهداف وفق متغيرات المسؤولية الاجتماعية التي باتت من أبرز سمات البيئة الداخلية) الموارد البشرية في المؤسسة(والخارجية ) المجتمع: المنطقة،البلد والعالم(.

ونسلط الضوء  من خلال البحث على حاجة المؤسسات الجزائرية للتكيف مع بيئتها المتذبذبة و مدى جازيتها لتبني المسؤولية الاجتماعية منهجا للتغيير نحو الأفضل.

الكلمات المفتاحية:التغيير المؤسسي ،المسؤولية الاجتماعية ،قطاع الأعمال الخاص

 **-Iالمسؤولية الاجتماعية كمنهج للتغيير المؤسسي نحو تفعيل كفاءة المؤسسة:**

 **1-I المؤسسة الاقتصادية ورهان الاستمرارية:**

 تهدف التنمية لتلبية الحاجات الإنسانية المتباينة في ظل الندرة النسبية التي تحول دون استيفاء جميع الحاجات، ويتجسد قصور وظيفة التنمية في دول عديدة لم تنجح في توفير ضروريات الحياة الكريمة لمواطنيها و لعل المشكل يزداد اتساعا إذا أشرنا لكون هذه الضروريات يحتاجها المواطن على المدى القريب الذي يكون أسهل في التحقيق لان الحاجيات تكون محددة وواضحة ، ومن جهة لا يتنازل المواطن عن هذه الحاجيات في المدى البعيد وهو أمر أصعب من سابقه نتيجة عدم التحديد إضافة للمخاطرة الناتجة عن الزمن والمتمثلة في الانحرافات التي قد تحصل بين الحين و الآخر خاصة بالنظر لعصرنا الحالي الذي يتسم بالمرونة الشديدة ومن ثم التقلب السريع.

 على ضوء ما ذكر سابقا،انتبه العالم عموما و الدول النامية على وجه التحديد لعنصر الزمن كموجه أساسي للخطط التنموية و ظهرت إشكالية الاستمرارية ترسخ أكثر فأكثر على المستويين الكلي و الجزئي على حد سواء، ولعل ما زاد من تعظيم قيمة و كلفة الزمن ،الموارد المتنوعة التي تزداد ندرتها يوما بعد يوم و التي تم استنزافها بعشوائية مطلقة حين كان التفكير الاقتصادي مقتصرا على إشباع حاجيات الفترة القصيرة.وبهذا وجدت الوحدة الاقتصادية الأساسية متمثلة في المؤسسة نفسها ملزمة بمحاولة تعظيم أرباحها في حدود عدم المجازفة ببقائها وهو ما يوجب عليها مرونة التكيف مع بيئتها الداخلية والخارجية.

فعلا تنشط المؤسسات الاقتصادية حاليا في ظل بيئة تتميز بتغيرات نوعية، و بحركية دائمة يصعب التنبؤ باتجاهاتها ومن ثمة، فِإن التعامل مع هذهالبيئة يتطلب بالضرورة محاولة استيعاب تغيراتها و متغيراتها من جهة، و تجنب أكبر قدر من آثارها السلبية من جهة أخرى. و يعتمد الفهم الصحيح للبيئة بالدرجة الأولى على إدراك العلاقات المتبادلة بين المؤسسة و البيئة، وكذا القدرة على استشراف اتجاهاتها المستقبلية.وفي هذا السياق نرصد اتجاهين أساسيين لشكل تكيف المؤسسة مع بيئتها:

**01- حتمية تكيف المؤسسة مع بيئتها**:من خلال هذا الطرح تبرز متغيرات بيئة الأعمال كقوة تحتم على المؤسسة مسايرتها لتحقيق أعلى مستوى ممكن من النخاعة، وفي هذا السياق يرى كل منLawrence et Porsch, 1967) ) بأنّ )العلاقة بين الهيكلة والبيئة تؤكّد بأنّه لا توجد هيكلة تنظيمية وحيدة، بل هناك هيكلة أكثر تكيفا مع خصائص البيئة من هيكلة أخرى، و من ثمة تتغير الهيكلة التنظيمية للمؤسسة بتغير خصائص البيئة، فإذا تميزت هذه الأخيرة بالثبات، فإنّ الهيكلة تكون ميكانيكية، حيث الإجراءات التنظيمية أكثر إعدادا، الاتصال الداخلي مقتصر على أهم العناصر، مركزية اتخاذ القرار بشكل كبير وتقسيم المهام وفقا للتخصصات. و أ مّا إذا كانت البيئة مضطربة، فإنّ الهيكلة سوف تكون عضوية، حيث يتطلب ذلك مرونة أكبر *و* مشاركة أ شمل للأفراد، وهذا يعني أنه لكل نوع من البيئة يقابله نوع معين من الهيكلة التنظيمية)[[1]](#footnote-2).

**02-طواعية تكيف المؤسسة مع بيئتها:** أنصار هذا الاتجاه يشيرون إلى قدرة المؤسسة على التفاعل مع البيئة بشكل إرادي. وفي هذا الصدد نجد(Alfred Chandler, 1962) يعتبر أن( المؤسسة لا تخضع بشكل كلي لضغوطات البيئة، حيث يتجلى ذلك من خلال القرارات الإستراتيجية المتخذة وهذا يجسّد بصفة أو بأخرى إرادة المؤسسة في التخفيف من وطأة البيئة)[[2]](#footnote-3) ، ومن جهته يرى (Child, 1972 ) بأنّ *(*المؤسسات، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكنها التأثير على البيئة التي تعمل ضمنها وليس التأثّر فقط من خلال الضغوطات التي تفرضها)[[3]](#footnote-4).

وتجدر الإشارة إلى عدم تعارض الاتجاهين الحتمي والإرادي من حيث مبدأ ضرورة استجابة المؤسسة لبيئتها وهو ما نادي بت عديد المختصين على شاكلة (Putto, 1995)الذي ينظر إلى البيئة (على أنّها مزيج بين الجانبالحتمي والإرادي)[[4]](#footnote-5) .و يقتصر خلاف الاتجاهين في زاوية معالجة العلاقة بيئة/مؤسسة، و عليه فإنّ المؤسسة ستعمل على محاولة تلافي الأضرار الكبيرة التي يفرزها الجانب الحتمي للبيئة من جهة، واستغلال هامش المناورة الذي يتيحه الجانب الإرادي للبيئة من جهة أخرى.وهنا نخلص لتأكيد ضرورة تركيز المؤسسات على عامل الاستمرارية بمحاكاة بيئتها الداخلية والخارجية ، فما هي الإستراتيجية التي نقترحها من خلال مداخلتنا في هذا الإطار؟

 **2-I التغيير المؤسسي كإستراتيجية للاستمرارية:**

 تواجه المؤسسات المعاصرة تحدياً كبيراً يتجلى في تعقد واضطراب في إمكانية البقاء والاستمرار وسط متغيرات بيئية تمتاز بالديناميكية المستمرة، أهم ما نتج عنها اشتداد حدة المنافسة ليس فقط على المستوى المحلي بل حتى على المستوى الدولي ، لذالك إحداث التغيير التنظيمي أصبح حتمية أمام المؤسسات لتضمن بقاءها . وهو ما دفع عديد المنظرين الاقتصاديين للتعمق في تناول المفهوم بالدراسة والتحليل ولعل من أبرزهم North C.D. الذي ركز أبحاثه في تقديم الطرق الكمية لشرح التغيير المؤسسي والاقتصادي[[5]](#footnote-6) مفصلا بين القيود الرسمية (الدساتير القوانين ،حقوق الملكية...) والقيود غير الرسمية (العقوبات ، المحرمات والعادات والتقاليد ، ومدونة قواعد السلوك) [[6]](#footnote-7) التي تحدث تفاعلا بين المؤسسات و بيئتها هذه الأخيرة التي تطور الأشكال المؤسسية للاقتصاد ومن ثم توجب على المؤسسة اعتماد التغيير للتأقلم والاستمرار .

ونجد للتغيير المؤسسي عديد التعارف التي تتناوله من مختلف النواحي ،والتي سنكتفي (حسب حاجتنا في هذه الجزئية من المداخلة ) لإدراج اثنين منها:

-الأول ل FRANÇOIS BONEN الذي يعتبره "تغييرا في طرق التشغيل الفردية والجماعية للعاملين بالمؤسسة، وطريقة لتوجيههم والتفاعل في قلب المؤسسة ومع محيطها" هنا نجد أن التغيير هو العملية التي يتم فيها التفاعل بين المؤسسة والعاملين فيها مع المحيط الذي تتواجد فيه بالتالي فهو عملية تأقلم.

-والثاني لكل من ANDREW و MARK اللذان يعتبرانه" عملية تسعى إلى زيادة الفعالية التنظيمية عن طريق توحيد حاجات الأفراد للنمو والتطور مع الأهداف التنظيمية باستخدام معارف وأساليب من العلوم السلوكية "[[7]](#footnote-8)، في هذا التعريف وضح الباحثان اعتماد التغيير أساليب من العلوم السلوكية حتى تضمن المؤسسة فعاليتها التنظيمية.ومن هنا نصل إلى النقطة الموالية لبحثنا ،أين تبرز أهمية التغيير في الجانب السلوكي للمؤسسة لاحتواء توترات بيئتها ،وما يهم تحديدا التغيير تجاه تجسيدها للمسؤولية الاجتماعية قصد تفعيل كفاءة المؤسسة وقدرتها على البقاء.

 **3-I التغيير المؤسسي نحو المسؤولية الاجتماعية لتفعيل كفاءة الأداء والنهوض بالتنمية:**

**01.تطور حاجة المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية:**

لم يعد تقييم مؤسسات القطاع الخاص يعتمد الربحية فحسب(في هذا السياق يرى ميلتون فريدمان M.Friedman أن على أصحاب المصالح عليهم أن يعملوا بهدي من الاقتصاد الحر وليس بهدي مبادئ الاجتماعية حيث أن رجل الأعمال مسؤوليته الوحيدة تعظيم الربح[[8]](#footnote-9))، ولم تعد الشركات تعتمد في بناء سمعتها على مراكزها المالية فقط، فقد ظهرت مفاهيم حديثة تساعد على خلق بيئة عمل قادرة على التعامل مع التطورات المتصارعة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية والإدارية ،ومن أبرز هذه التطورات مفهوم "المسؤولية الاجتماعية للشركات". حيث أصبح دور مؤسسات القطاع الخاص محورياً في عملية التنمية، وهو ما أثبتته النجاحات التي حققتها الاقتصاد المتقدمة ، إذ أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع، وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية، بإيلاء المجتمع والبيئة اهتماما كافياً ، وقد تدرجت نظرة مؤسسات الأعمال إلى المسؤولية الاجتماعية تاريخيا وهذا توافقا مع الظروف التي سايرت هذه المؤسسات وهذا انطلاقا من(**الثورة الصناعية** واستنزاف الحقوق الاجتماعية لتحقيق أعلى العوائد الممكنة وبسبب التقلبات الاقتصادية والأزمات تطور منظور المؤسسة لتبحث في سبل التحفيز المادي للموظفين وبقي هذا دائما في إطار محاولة رفع الإنتاجية وتعظيم الأرباح ، مرورا **بمرحلة العلاقات الإنسانية** أين تم التركيز على تحسين ظروف العمل لتليها **مرحلة خطوط الإنتاج** التي تصاعد فيها مستوى التلوث البيئي نتيجة لتكثيف النشاط الصناعي ومن ثم الالتفات لمسؤولية المؤسسة لهذا الجانب،بعدها جاءت **مرحلة تأثير أفكار الاشتراكية** مركزة على ضرورة تحمل مسؤولية أطراف أخرى بالإضافة إلى المالكين،

وبعد حصول ا**لكساد العالمي** الكبير وتسريح آلاف العاملين ظهرت اضطرابات كثيرة مما تطلب تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص عمل بديلة لهم، حيث ظهرت نظرية كينز الشهيرة التي تدعو إلى تدخل الدولة بحد معقول لإعادة التوازن الاقتصادي ويرجع ذلك أساسا إلى إهمال إدارة المؤسسات الاقتصادية خاصة الصناعية منها لبعض مسؤولياتها تجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضارب مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها اقتصر على تسويق أكبر كمية من المنتجات.

**مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية** تعزز فيها دور النقابات والضغط بالمطالبة بتحسين ظروف العمل وسن القوانين المرافقة ليكتسح العالم عولمة متعددة الأبعاد تفرض قيودا إضافية على المؤسسات توجهها خصوصا نحو تطوير مبادرتها الطوعية الاجتماعية للصمود في وجه التنافسية الشديدة)[[9]](#footnote-10).

**مرحلة إدارة نوعية الحياة[[10]](#footnote-11)** للفترة من أواخر الستينات لوقتنا الحاضر،والتي حاولت التوأمة بين الربح والاستمرارية من خلال تعظيم أهمية مصالح الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

ونستطيع أن نعتبر أن الإدراك الفعلي لأهمية مسؤولية المؤسسات تجاه المجتمع بدأ عالميا بإطلاق جملة من مؤشرات الاستدامة على شاكلة مؤشر FTSEU Good  والتي بدأت تستبدل البيئات التقليدية لإعداد التقارير بتقارير مستدامة تشمل جوانب اجتماعية وأخلاقية وبيئية واقتصادية حيث تلتزم المؤسسات بالتقيد بإعداد التقارير حسب مواصفات الإدارة البيئية ISO 14000 والمواصفات العالمية للمحاسبة الاجتماعية SA8000 ومواصفات المحاسبة والمساءلة AA1000 .وفي هذا الإطار تحركت الديناميكية المؤسساتية العالمية نحو توفير الشفافية على المستويين الكلي والجزئي مطلبا أساسيا لإنجاح تكريس المسؤولية الاجتماعية والتي يمكننا ولوجها من عديد المجالات.

ونلخص ما سبق في أن المنهج التقليدي لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة تمثل في ضرورة تحقيق أقصى أرباح ممكنة، وذلك في حدود الإطار القانوني القائم، وقد استمد هذا المنهج مقوماته من النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، والتي تقوم على أن المعيار الأساسي لأداء المؤسسة هو كفاءته الاقتصادية التي تتبلور في تنظيم المصلحة الذاتية للمساهمين باعتبارها المسؤولية الأولية للإدارة وهو ما يصطلح عليه بنمط (**الإلزام الاجتماعي**)

وفي أوائل الخمسينات من القرن الماضي ظهر اتجاه قوي وخاصة في المجتمعات الرأسمالية يدعو إلى ضرورة تفاعل المؤسسة مع المجتمع الذي تعمل فيه فأصبحت الإدارة مسئولة ليس فقط عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية لأنشطة المؤسسة معبرا عنها بواسطة مؤشر الربحية، ولكن أيضا عن ما يجب أن تؤديه المؤسسة اتجاه المشاكل الاجتماعية المترتبة عن أداء تلك الأنشطة، بمعنى أن الإدارة أصبحت مضطرة إلى التسليم بالمسؤولية الاجتماعية إلى جانب مسؤوليتها الاقتصادية وهذا في إطار ما يعرف بنمط (رد الفعل الاجتماعي) أما فيما يتعلق بالنمط الأحدث فهو ما يعرف بنمط **(الاستجابة الاجتماعية الإيجابية )** أين تصبح المؤسسات ذات حس اجتماعي توقعي وقائي من خلال الاستجابة الإيجابية وبشكل طوعي في معالجة المشاكل الاجتماعية سواء الناتجة عن نشاط المؤسسة أو غيرها[[11]](#footnote-12).

**02. مجالات التغيير المؤسسي نحو المسؤولية الاجتماعية:**

 التغيير المؤسسي كما أسلفنا هو( نشاط يهدف أساسا إلى إحداث تغييرات في بعض أو جميع العناصر التي تتكون منها المؤسسة من أجل مواجهة بعض التغيرات والأحداث المؤثرة فيها والتي تحدث بداخلها أو خارجها في البيئة التي تعيش في كنفها، وذلك من أجل تحسين قدرتها على حل المشكلات وتطوير نفسها والتكيف مع المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية، ويتم هذا الأمر عن طريق إدخال التغيير المناسب في المجال المادي والبشري أو الاثنين معا بما يتماشى ويتوافق مع التغير البيئي الحادث)[[12]](#footnote-13) ، وعلى هذا الأساس تبرز مجالات أساسية عديدة للتغيير حتى تستوعب تجسيد المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة وفيما يلي سنحاول صياغة أبرزها وفقا لتقديرنا وبأسلوبنا الخاص الذي يتوافق مع غاية البحث:

-المدخل الوظيفي لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عن طريق التغيير المؤسسي:وهنا تستجيب المؤسسة لبيئتها من خلال تغيير فلسفة ورسالة المؤسسة[[13]](#footnote-14) من جهة وكذا تغيير أهدافها وإستراتيجيتها من جهة مقابلة[[14]](#footnote-15)،في هذا الإطار على يمكن للتغيير أن يمس تحجيم بعض النشاطات التي تفرز آثارا مجتمعية إلى أدنى حد ممكن ،وفي المقابل تطوير النشاطات الفاعلة في تحسين الصورة الاجتماعية للمؤسسة إلى أقصى حد ممكن.كما يجب على المؤسسات أن تعيد النظر في صياغة أهدافها بما يتوافق والتغيرات المستمرة وهنا نشدد ضرورة اعتماد التغيير كإستراتيجية مثمرة على المدى البعيد وبالتالي مرافقته المستمرة لجميع مراحل المؤسسة حيث نرفع درجة مرونة أهداف المؤسسة لضغوط أصحاب المصالح(من عمال ،مساهمين ،مجتمع...).

-المدخل الإنساني لتجسيد المسؤولية الاجتماعية عن طريق التغيير المؤسسي:وهذا من خلال رفع المستوى الثقافي في المؤسسة نحو فعالية الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية ، من خلال الاستعانة بعنصر بشري أكثر كفاءة ووعيا مع محاولة تحديث ثقافة العنصر البشري الأصلي عن طريق الدورات التدريبية والتكوينية والحملات التحسيسية التوعوية.

إن التفصيل في مواطن إحداث التغيير بالمؤسسة نحو تجسيد مسؤوليتها الاجتماعية يفتح نقاطا عديدة لا تتسع مساحة البحث لاحتوائها ،لذا نكتفي بالإشارة إلى أبرزها فيما يلي:

* عملية التغيير نحو الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية يجب أن تكون طوعية إرادية ،نابعة من القناعة العميقة بضرورتها.
* عدم الخلط بين العمل الخيري التطوعي والمسؤولية الاجتماعية.
* اعتبار المسؤولية الاجتماعية استثمارا ومن ثم تكريس كل الوسائل لتفعيله
* يجب توفير الشفافية على الصعيدين الكلي والجزئي .

مما تقدم يتضح أن التغيير المقترح لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت المؤسسة جاهزة لاحتوائه وهو ما يفتح أمامنا مناقشة إشكالية جاهزية بيئة الأعمال بالجزائر لتكريس مبادئ المسؤولية الاجتماعية.

**-II تطور المسؤولية الاجتماعية في النسيج الاقتصادي الجزائري والتغييرات المؤسسية المرافقة:**

تعتبر بيئة الأعمال بالجزائر معقدة وغامضة ،وذلك نتيجة لتراكمات رواسب حقب تسييرية سابقة من جهة مع عدم الفصل النهائي في التوجه الاقتصادي المتبع والقبوع بين الخوصصة لمحاكات الضغوط الخارجية (المجتمع الدولي الذي يشترط تحديد دور الدولة في الاقتصاد) وإشراف الدولة الناتج عن الضغط الداخلي (المجتمع المحلي الذي يطالب بمزيد من مزايا الدولة) مع بالإشارة إلى تأثيرات الريع البترولي ، ولعل هذا ما يعكس ترهل الأداء الاقتصادي لقطاع الأعمال الخاص الذي نحاول من خلال هذه الجزئية استشعار جاهزيته لتجسيد مبادئ المسؤولية الاجتماعية انطلاقا من وضعيته هذه.

وعلى أساس ما تقدم سنعرض تصورنا لمستوى المسؤولية الاجتماعية في بيئة الأعمال بالجزائر ومنه تحليل واقعها الحالي بالنسبة لمؤسسات قطاع الأعمال الخاص ملقين الضوء على مدى فعالية التغييرات المؤسسية نحو تجسيدها .

**-II1 المؤسسة العمومية ومستوى تكفلها بمسؤوليتها الاجتماعية:**

تعتبر الدولة من خلال مؤسساتها القطاع الذي يستجيب للاحتياجات الجماعية والمنافع العامة في المجتمع ولذلك يعتبر حجمها في الاقتصاد محوريا لتحديد مستويات ومجالات تكفل المؤسسات الاقتصادية سواء العامة أو الخاصة بمسؤوليتها الاجتماعية .ولما كانت المؤسسة العمومية رهانا للتنمية في الجزائر منذ ظهورها كدولة مستقلة اخترنا الانطلاق منها .

وقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية مراحل مختلفة وما التسميات التي أخذتها(انطلاقا من مؤسسة عمومية وإدارية E.P.A ،إلى مؤسسة عمومية صناعية وتجارية E.P.I.C ،ثم شركة وطنية فمؤسسة اشتراكية إلى أن وصلنا للمؤسسة العمومية الاقتصادية)[[15]](#footnote-16) إلا تعبيرا عن تعدد أشكالها ووظائفها ومن ثم مسؤولياتها وعلى الأخص تجاه المجتمع،فغداة الاستقلال ونتيجة غياب تعاليم اقتصادية ملموسة ركزت الدولة جهودها على توظيف المؤسسات المتوفرة حينها مع خلق جهاز إداري قادر على التأقلم مع إديولوجية الحكومة الرسمية وتبني نمط التسيير الذاتي لنقل الأملاك الشاغرة للمعمرين ،ونستطيع أن نخلص إلى أن **مسؤولية المؤسسات** تجاه المجتمع في هذه الفترة كانت محدودة جدا وهذا لمحدودية الموارد المتاحة والرهان الكبير في النهوض باقتصاد مدمر من الحرب ،مرحلة السبعينات عرفت فيها المؤسسات العمومية تطورات هيكلية حولتها إلى مؤسسات اشتراكية وقد تضمنت هذه الفترة تطورا نوعيا في **مسؤوليتها** تجاه عمالها الذين أتيح لهم المساهمة في التسيير والمساهمة في المراقبة واتخاذ القرار وذلك من خلال إشراك مجلس العمال المنتخب في مجلس إدارة المؤسسات العمومية الاشتراكية ،من جهة مقابلة وتجسيدا لتعزيز نفوذ الدولة اعتبرت هذه المؤسسات الركيزة الأساسية للتنمية وتحملت شطرا كبيرا من المسؤولية تجاه المجتمع (التوظيف، السكن...) وهو ما حاد بها عن وظيفتها الأساسية (الاقتصادية) في ظل غياب مؤسسات عصرية ديمقراطية وتفشي لأنظمة بيروقراطية تكرس مبدأ الدولة الحامية[[16]](#footnote-17)،وبهذا نستطيع أن نخلص لكون خلفيات تكفل المؤسسات العمومية بمسؤوليتها الاجتماعية في هذه الفترة لم تكن **طوعية اختيارية** مجسدة لإرادة فعلية للنهوض بالتنمية بقدر ما كانت تكريسا للسلطة و تعصبا للنهج الاقتصادي المتبع(الاشتراكية) ما نتج عنه أعباء اجتماعية إضافية للمراحل اللاحقة (الأضرار الاجتماعية لسوء التسيير و تهميش الدور الاقتصادي بتفضيل الأداء الاجتماعي).

**-II2 أثر الإصلاح الاقتصادي على مستوى التكفل الاجتماعي بالنسبة للمؤسسات :**

تحت ضغط متغيرات البيئة الخارجية خاصة منها انهيار أسعار النفط وأزمة المديونية وكذلك التراجع الحاصل في سياسة التصنيع ضمن المخططات الوطنية[[17]](#footnote-18)قلت فرص النمو الاقتصادي وتفاقمت الاختلالات الهيكلية في بنية المؤسسات العمومية ما أوجب البحث عن الإصلاح الذي يعيد الثقة ويبعث النمو ،وهذا مع بداية الثمانينات بإعادة الهيكلة العضوية التي استهدفت 85 مؤسسة وطنية تم تفتيتها إلى 145 مؤسسة[[18]](#footnote-19)( وهو **التغيير المؤسسي** الأبرز في هذه الفترة على المستوى الجزئي) إضافة لإعادة الهيكلة المالية (**كتغيير مؤسسي** على المستوى الكلي تضمن مجموعة من الإجراءات قصيرة الأمد لتحسين الاستقلالية المالية وإدخال معايير المردودية)بغية التكيف مع النظام المالي والمصرفي ،فجاء مشروع استقلالية المؤسسة العمومية بموجب القانون 88/01 ،وتجدر الإشارة هنا إلى أن سياسة استقلالية المؤسسات بقيت تتأرجح بين النظرية والتطبيق بفعل اشتداد الضغوط الداخلية والخارجية (الأزمة السياسية والاقتصادية مع الغليان الاجتماعي المرافق لتعاقب الحكومات برؤى متباينة) فيما يتعلق **بمسؤولية المؤسسات العمومية** تجاه المجتمع في هذه الفترة نحصي تدهورا خطيرا حيث كان من أبرز إفرازات إخفاق المؤسسات (عجزها المالي الذي بلغ 400 مليار دج لفترة 1986 بنسبة 60بالمئة)[[19]](#footnote-20)أثرا سلبيا على الصعيد الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بعدم قابلية المؤسسة العمومية على خلق مناصب شغل لخريجي المعاهد والجامعات وهو أول مسؤولياتها الاجتماعية كونها أداة الدولة لدفع التنمية.كما تجدر الإشارة عند هذا المستوى من التحليل إلى إشكالية النمو الديمغرافي حيث بلغ متوسط النمو خلال المخطط الخماسي الثاني (1985/1989) 0.4 % بعيدا عن الهدف المحدد ب 6.2% وهو أقل من معدل النمو السكاني آنذاك 3.2% في دلالة واضحة على التأخر الاقتصادي[[20]](#footnote-21) وهو ما يفرض ثقلا أكبر على صعيد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستويين الكمي(زيادة عدد السكان تفرض أعباء أكثر) والنوعي(زيادة مستويات الطلب على الاستهلاك مع تراجع عرض السلع والخدمات نتيجة تراجع الاستيراد بفعل عجز الخزينة من العملة الصعبة ولد عدة مشاكل اجتماعية فجرت أحداث أكتوبر 1988.

إن الإصلاحات الذاتية التي شملت تغييرات مؤسسية على مستوى المؤسسة الاقتصادية ذاتها وحتى على بيئتها خاصة فيما يتعلق بالإطار التشريعي والتنظيمي لم تكن كفيلة بحل الأزمة الاقتصادية التي تفاقمت شدتها نتيجة تواصل تراكم الاختلالات واستمرار محدودية مستوى التمويل هذا الأخير الذي وجه الجزائر إلى اللجوء للمؤسسات المالية الدولية لاسيما وأن البرنامج الذي أعدته الحكومة من خلال قوانين الإصلاح يتوافق مع قيود صندوق النقد الدولي ،وهكذا زادت التزامات المؤسسات الجزائرية بسلسلة من الإصلاحات المقترحة أو المفروضة- إن صح التعبير- من الصندوق،ورغم التحسنات النسبية الطفيفة على مستوى متغيرات الاقتصاد الكلي نتيجة الإصلاحات إلا أن الأوضاع الاجتماعية لم تتماشى معها على الإطلاق وهو ما ضاعف سلسلة من المشاكل الاجتماعية التي يؤول بعضها إلى الفساد الاقتصادي ،كما يساهم البعض الآخر في هذا الأخير ، وفي هذا السياق نجد رهان **المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات** في هذه الفترة قد تعاظم أكثر نتيجة للضغط الخارجي المتنامي على ضوء الاتفاقات والاتفاقيات المبرمة مع المجتمع الدولي(البنك العالمي ،صندوق النقد الدولي ،منظمة التجارة العالمية ،منظمة الشفافية الدولية..) والتي يركز أغلبها على تجسيد الشفافية شرطا أساسيا للتعاون وركيزة هامة لتجسيد المسؤولية الاجتماعية ،وبالنظر إلى تنامي مستوى الفساد بالجزائر نستشعر تعثرا كبيرا في تطبيق هذه الأخيرة.

**3-II قطاع الأعمال الخاص بالجزائر وقابليته للتفاعل مع مسؤوليته الاجتماعية:**

**01.أبرز التغييرات المرافقة للانتقال نحو الخوصصة بالجزائر:**

طلب مؤخرا من علم الاقتصاد المؤسسي الجديد أن ينكب على قضايا التنمية والإصلاح،وتبرز في هذا الإطار مقاربتين الأولى متعلقة بالبيئة المؤسسية أين تبحث العملية التنموية على المستوى الكلي والثانية التي تعتبر أكثر حداثة تركز على المؤسسة موضوعا وهدفا للتنمية وهو ما يؤيده عديد الاقتصاديين من أمثال Oliver E.Williamson الذي يكرس فكرة الانطلاق من الخاص للعام نحو التنظيم الاقتصادي [[21]](#footnote-22)وبهذا أصبحت الخوصصة الوصفة المقترحة على كل الاقتصاديات الطامحة لتفعيل أدائها ،ولم تخرج الجزائر عن هذا النسق حيث راحت هي الأخرى تحاول الانتقال إلى اقتصاد السوق من خلال جملة من التغييرات الهيكلية التنظيمية والمؤسسية والتي نحوصل أهمها فيما يلي :

-على مستوى **الإطار القانوني** نحصي صدور جملة من القوانين واللوائح والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي حاولت تعزيز القطاع الخاص، وقد كانت الانطلاقة الحقيقية خلال الفترة 1995/1998 بدءا بإصدار الأمر رقم95-22 المؤرخ ب 26 أوت 1995 (وهذا بعد قاون النقد والقرض 1990 وكذا قوانين وتشريعات 1993 التي حاولت تهيئة المناخ الاستثماري بالجزائر) والذي تضمن الخطوط العريضة والمبادئ العامة لتحويل ملكية المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص المحلي والأجنبي، أين حددت المادة 2 منه القطاعات التي تمسها الخوصصة(المتعلقة أساسا بالطابع التنافسي:كالسياحة ،الفندقة التجارة والتوزيع الصناعات التحويلية،المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...) ،خلال 1998/1999 أثري الأمر بمراسيم تطبيقية وقد تم إنفاق حوالي 300 مليار سنتيم في هذه الفترة على عملية الخوصصة دون نتائج ملموسة[[22]](#footnote-23) لتتوقف العملية خلال 2001-2002 وتتواصل في السنوات الموالية بديناميكية أكبر في الجانب التشريعي ومزيد من اللوائح والقوانين خاصة ما يتعلق بترقية الاستثمار الخاص وتشجيعه بمنح الامتيازات والحوافز. -على مستوى **الإطار المؤسسي** لقد جاءت القوانين السابقة بإنشاء كم معتبر من المؤسسات نحصي

منها على الخصوص(وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI،لجنة دعم مواقع الاستثمارات المحلية

وترقيتهاCALPI ،الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ،الوكالة الوطنية لتطوير الاستثماراتANDI ،المجلس الوطني للاستثمارCNI ،الشباك الوحيد GU،صندوق دعم الاستثماراتCSI ،الوزارة المنتدبة المكلفة بترقية الاستثمار ومتابعة الإصلاحات MDPPI)

من خلال ما تقدم يتوقع نتائج ملموسة فيما يتعلق بتفعيل كفاءة القطاع الخاص ومن ثم المساهمة في الناتج الداخلي ومنه العملية التنموية فتحسين نوعية الحياة وتقليل التوترات الاجتماعية خاصة بالنظر إلى الإمكانيات المالية الهائلة المسخرة لتنشيط الاقتصاد(مخطط لدعم الانتعاش الاقتصادي خلال الفترة بين 2001 و2004 بقيمة 7 مليارات دولار ، ومن أجل دعم مستويات النمو خلال الفترة 2005 / 2009 تــم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامجي الجنوب والهضاب العليا بميزانية قيمتها 200 مليار دولار،تخصيص 283 مليار دولار للخماسي 2010/2014) ،ولكن الواقع المعاش بالجزائر يعكس تناميا للسخط الاجتماعي في ظل قطاع خاص عاجز عن المساهمة في احتوائه (البطالة،السكن...) ما يبرز بجلاء تعثرا واضحا في ترقية القطاع الخاص بنفس وتيرة الجهود المبذولة له وعند هذا المستوى نحصي قبوع الجزائر بين الدولة الحامية للتجاوب مع الضغط الداخلي من جهة والخوصصة للتجاوب مع الضغط الخارجي ،ويمكننا تعليل إخفاق قطاع الإعمال الخاص بالجزائر من خلال عديد المداخل التي نذكر منها على الخصوص:

\*مشكل التمويل ومزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص(ارتفع نصيب القطاع الخاص من القروض الممنوحة خلال 1998/2005 من 6 إلى 12 % لتبقى النسبة بعيدا عن مستوى الدول الأخرى ذات الدخل المتوسط والتي تبلغ حتى 40 % وكذلك بالنسبة لدول الجوار كتونس بنسبة 61 % والمغرب بنسبة 56 %[[23]](#footnote-24) )،إن الفعالية الاقتصادية المطلوبة من القطاع الخاص للنهوض بالتنمية لا تتأتى دون توفير رأس المال المناسب ومن ثم ينبغي إعادة النظر في حجم التمويل المخصص له ومن ثم تنظيمه.

\*المعوقات الإدارية والتنظيمية (أهمها البيروقراطية و الروتين الإداري ،ندرة المعلومة ،تضارب القوانين وغموضها وعدم استقرارها بما لا يتناسب والتطورات الحاصلة في النسيج الاقتصادي) وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الفراغ المؤسسي المنظم لعملية الخوصصة بسبب العشوائية رغم النسيج المؤسساتي والتشريعي المعتبر المشار إليه سلفا ونرجع هذا من جهتنا إلى غياب الإرادة الحقيقية لإحداث **التغيير** ورهن هذا الأخير (التغيير) بقوة الضغط الداخلي والخارجي ما أفرز تداخلا في الصلاحيات والمهام عكس نتائج سلبية على مستوى الأداء الاقتصادي .

وتعزز عديد الرؤى الاقتصادية فكرتنا السابقة حيث يرى *Ronald Coase 1992* أنه "من المستحيل وجود اقتصاد سوق ذي قيمة دون المؤسسات المناسبة[[24]](#footnote-25) وفي السياق ذاته يعتبر1994 C.D.North أن(الحكومات هي التي تشكل إلى حد مهم الأداء الاقتصادي لأنها تحدد وتنفذ وتعزز القوانين والقواعد الاقتصادية...لكننا لا نكاد نعرف شيئا عن هذه الحكومات )[[25]](#footnote-26) وهما رؤيتان تتوافقان إلى حد بعيد مع ما يحدث بالجزائر حيث تقل مستويات الشفافية والإفصاح ما يضاعف مستويات الفساد لخلق عائق هو الأكبر بالنسبة للقطاع الخاص(تحتل الجزائر مراتب متدنية في التقييم العالمي لمستوى الصادر عن منظمة الشفافية الدولية منذ دخولها التصنيف سنة 2003 لتبلغ الرتبة 105 سنة 2010).

**02.تجاوب التغييرات المؤسسية مع مستوى المسؤولية الاجتماعية لقطاع الأعمال الخاص بالجزائر**

يمثل التكيف المشكلة المحورية في التنظيم الاقتصادي وله وجهان أساسيان التكيف المستقل استجابة لإشارات الأسعار والتعاوني مع دعم من جهة صاحبة سلطة [[26]](#footnote-27)هذا الأخير الذي طالما اعتمده قطاع الأعمال الخاص بالجزائر حيث عول بل راهن على مستوى دعم الدولة له ليس فقط كانطلاقة ولكن كحارس دائم لعثراته ما غيب نسبيا حس الأداء الاقتصادي الفعال والمساهمة في ترقية المجتمع وكرس بالمقابل ثقافة الاستفادة القصوى من مزايا الدولة بالشكلين القانوني وغير القانوني.

فيما يتعلق **بمستوى تبني المسؤولية الاجتماعية** يعتبر متغيرا حاسما في بيئة المؤسسة الداخلية(تجاه العمال وأصحاب المصالح) والخارجية(تجاه المجتمع والهيئات الدولية) والذي يجب التكيف معه وفق تطوراته التي تفرضها المنافسة في القطاع الخاص ،بالنسبة للجزائر ووفقا لما تقدم ،لا تزال الدولة تقوم بشطر كبير جدا من النشاط الاقتصادي ومن خلاله الاجتماعي ولا يزال القطاع الخاص نفسه يتطلع لامتيازاتها ما أسفر عن تصاعد مستويات الفساد(تعتبر مكافحة الفساد أهم ركائز تكريس المسؤولية الاجتماعية إلى جانب حقوق الإنسان ،معايير العمل وحماية البيئة وهذا حسب المبادئ العشر للاتفاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[[27]](#footnote-28)) وبهذا يتملص الخواص من مطالب مجتمعهم بتحويل هذه المطالب للدولة بل وزيادة العبء من خلال مطالب القطاع الخاص.

إن تكريس تبني **المسؤولية الاجتماعية** بالقطاع الخاص في الجزائر يظل دون المستوى المطلوب خاصة إذا أشرنا إلى نقص عامل الطوعية (ونشير لأن قوة المسؤولية الاجتماعية مستنبطة أصلا من طابعها الاختياري بأخذ زمام المبادرة في مجال المساهمة الاجتماعية[[28]](#footnote-29) وفي هذا الصدد يركز الاتحاد الأوربي تعريفه للمسؤولية الاجتماعية على مفهومها التطوعي[[29]](#footnote-30))والاكتفاء باستراتيجية دفاعية أكثر (المساهمة بأدنى الحدود المفروضة قانونا)[[30]](#footnote-31) وهو انعكاس لثقافة مؤسسية قاصرة تستهدف الحقوق وتتغافل عن الواجبات هذه الأخيرة التي يكون لها مردود أكيد على المدى البعيد.

إن مشكلتي السكن والبطالة اللتان تعاني منهما الجزائر واللذان يشكلان حجر الزاوية في القلالقل الاجتماعية السياسية وحتى الاقتصادية تعكس بوضوح عجز محيط الأعمال على **تكفله الاجتماعي بعناصر بيئته الداخلية ،**كما أن ارتفاع نسبة الفقر ) بلغت نسبة حد الفقر الإجمالي الأدنى حسب التقرير الخامس للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي حول التنمية البشرية للسنة2004 ب1.9 % من سكان الجزائر،وحسب تقرير 2004حول الشراكة الأورومتوسطية للمنتدى الأورو متوسطي،فأن نسبة حد الفقر الأدنى وصلت الى2.5%  من إجمالي سكان الجزائر [[31]](#footnote-32)ولعل أكثر ما يقلق السلطة والطبقة السياسية في الجزائر استمرار نسبة الفقر عالية بالمقارنة إلى إمكانيات البلاد المالية وقدراتها على توفير ترقية شروط العيش للجميع. فقد تراجع مؤشر الفقر إلى النصف خلال ‬15 عاما ـ حسب تقرير صدر العام ‬2010 عن المجلس الاقتصادي الاجتماعي ـ من ‬25 بالمئة العام ‬1995 إلى ‬12 بالمئة من مجموع السكان العام ‬2009. بمعنى أن الجزائر تحصى ‬4,3 ملايين فقير. هذه النقلة بالنسبة لدولة لا تتوفر على مقدرات الجزائر المالية الطبيعية والبشرية انجاز كبير، لكنها بالنسبة للجزائر تعني الفشل(.[[32]](#footnote-33) وتزايد عدد الفئات الاجتماعية المهمشة غير المتكفل بها وكذا عدم الالتزام بمعايير الجودة المتفق عليها عالميا في الكثير من الأحيان لدليل آخر على عجز محيط الأعمال على **التكفل الاجتماعي بعناصر بيئته الخارجية** محليا ودوليا.

**خاتمة:**

 مما تقدم نخلص إلى أن أداء قطاع الأعمال الخاص بالجزائر لا يزال ضعيفا وغير مكتمل في كل المجالات خاصة ما يتعلق بالجانب المؤسساتي المنظم لعمله ،ناهيك عن مستويات الفساد التي تسايرها البيروقراطية والروتين والرشوة ،مضافا إليها المنافسة غير الشريفة من القطاع الموازي ،وكذا تأثير الريع البترولي على الثقافة الاقتصادية بالبلد ،كل هذه العوامل مجتمعة أفرزت قطاعا خاصا هشا يفتقر نسبيا لمقومات المنافسة المحفزة لتطوير مستويات المسؤولية الاجتماعية بشكل طوعي ،وعلى هذا الأساس نصل إلى أن القطاع الخاص بالجزائر ليس جاهزا بعد لتجسيد المسؤولية الاجتماعية بالمستوى المطلوب لإحداث نقلة نوعية في البلد ولتحقيق هذا الغرض وعلى ضوء النقاش المثار في هذه الورقة نقترح من جهتنا :

-تقوية الحصة المالية والقوة الاقتصادية للقطاع الخاص .

-توفير المؤسسات المنظمة للعمل في القطاع الخاص بالكم والكيف المطلوبين مع مراعات التغييرات الحاصلة في بيئة الأعمال.

-تعزيز مستوى الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومة لتحقيق المنافسة العادلة الكفيلة بدعم المبادرات الطوعية للمسؤولية الاجتماعية.

-الحسم النهائي للتوجه الاقتصادي المختار وتوفير الإرادة السياسية لتحقيقه وعدم القبوع بين آليات التوجه المركزي (الدولة الحامية) التي لا تزال سارية المفعول وآليات اقتصاد السوق التي تبرز في الواجهة.

-غرس الثقافة المؤسسية الصحيحة والتوعية بأهمية الخدمة الاجتماعية الاقتصادية كاستثمار بعيد المدى و كميزة تنافسية ذات عائد.

-التنسيق بين مؤسسات الاقتصاد الوطني لمحاولة استهداف الأصلح من المنتجات والخدمات الذي سيحقق بعفوية مستويات عالية من المسؤولية الاجتماعية.

- إعادة صياغة أهداف المؤسسات الاقتصادية حتى تستوعب متغيرات المسؤولية الاجتماعية.

**المراجع:**

-أحمد سيد مصطفى ،2000**،إدارة السلوك التنظيمي رؤية معاصرة** ،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر .

- أوليفر وليامسون ، Oliver E.Williamson،2009، **المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين** ،مقال منشور في كتاب معنون ب"المؤسسات والاقتصاد ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.

- بلمقدم مصطفى وساهل سيدي محمد ،2007 ،**لماذا خصخصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية**،مجلة الاقتصاد والمناجمنت ،السياسات الاقتصادية واقع وآفاق،جامعة تلمسان ،الجزائر .

- حسين الأسرج ، 2010،**المسؤولية الاجتماعية للشركات** ،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،العدد التسعون .

- صالح مهداوي محسن العامري ،2007،**الإدارة والأعمال** ،دار وائل للنشر الطبعة الأولى .

- صديقي مليكة ، 2007،**برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية حالة الجزائر** ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر .

- طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري ،2005، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان

-طرطار أحمد ،1993، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر .

-عبد الله بن بدعيدة ،1999 **،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية** ،ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية) مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت .

- عجة الجيلالي، 2007 **،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**،دار الخلدونية الجزائر.

- عمر وصفي عقيلي،1997**، الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.

- محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر

- محمود فريد الصحن وآخرون،2002،**مبادئ** **الإدارة** ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر .

- منصوري الزين ،2006 ،**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر.

- موسى اللوزي،1999، التطوير التنظيمي "أساسيات ومفاهيم حديثة"، دار وائل، عمان، ط 1.

- نجم عبود نجم 2006 ، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال**،الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن ،ط1

-Bouyakoub.A.(1987) , la gestion de l’entreprise industrielle publique en Algérie »,OPU ,Algérie ,1987

-G.Guegen, thèse doctorat: Environnement et management des PME:Le cas du secteur internet /pdf,p 37[www.sciencesdegestion.com](http://www.sciencesdegestion.com)

-G.Gueguen,(2004) L'environnement perçu des PME Internet www.sciencesdegestion.com/pdf 5eme congrès international francophone sur la PME 25,26 et 27 Octobre2000à Lille[Consulté le 30/05/2004].

-North, C. D. (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press.

-North, C. D. (1994) ,Economic Performance through Time,American Economic Review84 june

-North, C.D & Weingast, B.R. (1996) “Constitutions and Commitment: the Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth-Century England”, in: Alston, L.J., T. Eggerston & D.C. North (eds): Empirical Studies in Institutional Change, Cambridge, Cambridge University Press,

-S.Borcieu, (2004) ,Une stratégie d'action des PME sur l'environnement institutionnelle:L'ascendance institutionnelle, 7eme congrés international Francophone en entrepreneuriat et PME 27,28et 29 Octobre 2004, Montpellier, www.airepme.org[Consulté en 2004]

http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post\_332.html

http://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2011-02-12-1.1383955

1. G.Gueguen, L'environnement perçu des PME Internet www.sciencesdegestion.com/pdf 5eme congrès international francophone sur la PME 25,26 et 27 Octobre2000à Lille[Consulté le 30/05/2004]. P5 [↑](#footnote-ref-2)
2. G.Guegen, thèse doctorat:Environnement et management des PME:Le cas du secteur internet /pdf,p 37[www.sciencesdegestion.com](http://www.sciencesdegestion.com) , [↑](#footnote-ref-3)
3. S.Borcieu, Une stratégie d'action des PME sur l'environnement institutionnelle:L'ascendance institutionnelle, 7eme congrés international Francophone en entrepreneuriat et PME 27,28et 29 Octobre 2004, Montpellier, www.airepme.org[Consulté en 2004], p1. [↑](#footnote-ref-4)
4. G.Gueguen, l'environnement perçu des PME Internet, op.cit, p7 [↑](#footnote-ref-5)
5. وهو العمل الأساسي لحصوله على جائزة نوبل التذكارية في العلوم الاقتصادية لسنة 1993 [↑](#footnote-ref-6)
6. لتفاصيل أكثر حول الموضوع

North, C. D. (1990) Institutions, Institutional Change and Economic Performance, Cambridge University Press.

North, C.D & Weingast, B.R. (1996) “Constitutions and Commitment: the Evolution of Institutions Governing Public Choice in Seventeenth-Century England”, in: Alston, L.J., T. Eggerston & D.C. North (eds): Empirical Studies in Institutional Change, Cambridge, Cambridge University Press, [↑](#footnote-ref-7)
7. موسى اللوزي،1999، **التطوير التنظيمي "أساسيات ومفاهيم حديثة"،** دار وائل، عمان، ط1، ص: 52 [↑](#footnote-ref-8)
8. نجم عبود نجم 2006 ، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال في شركات الأعمال،**الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن ،الطبعة الأولى،ص206 [↑](#footnote-ref-9)
9. لتفصيل أكثر حول الجذور التاريخية للمسؤولية الاجتماعية أنظر في "طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري،2005 ، **المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال**، عمان ،انطلاقا من ص 54 [↑](#footnote-ref-10)
10. نجم عبود نجم ،2006،**أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال ،**عمان الأردن ،الوراق للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،202. [↑](#footnote-ref-11)
11. لتفصيل أكثر حول تطور أنماط المسؤولية الاجتماعية أنظر نجم عبود نجم ،2006، **أخلاقيات الإدارة ومسؤولية الأعمال** ،المرجع السابق،ص204-206. [↑](#footnote-ref-12)
12. عمر وصفي عقيلي،1997**، الإدارة: أصول وأسس ومفاهيم**، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1418هـ-1997م، ص356 [↑](#footnote-ref-13)
13. أحمد سيد مصطفى،2000 ،**إدارة السلوك التنظيمي رؤية معاصرة ،**الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر ،2000، ص 472-480 [↑](#footnote-ref-14)
14. محمود فريد الصحن وآخرون،2002،م**بادئ الإدارة** ،الدار الجامعية الإسكندرية،مصر ،2002،ص 318 [↑](#footnote-ref-15)
15. Bouyakoub.A « la gestion de l’entreprise industrielle publique en Algérie »,OPU ,Algérie ,1987 [↑](#footnote-ref-16)
16. الدولة الحامية أو الدولة المالكة هو مفهوم تمخض عن الشعور القومي لدى الدول الخارجة من الاستعمار والذي يفيد بضرورة المشاركة الجماعية لخيرات البلد تحت سلطة الدولة التي ينبغي لها أن تسير الاقتصاد وفق حاجة الشعب فتصبح الدولة بذلك ممسكة بكل أطراف الاقتصاد ومسؤولة عن تسييره وفق الخطط التنموية المرسومة لخدمة الشعب لترسيخ الفكرة لتفاصيل أكثر أنظر في :

 عجة الجيلالي، )2007( **،التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**،دار الخلدونية الجزائر. [↑](#footnote-ref-17)
17. عبد الله بن بدعيدة ،(1999) **،التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية** ،ندوة حول الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخصخصة في البلدان العربية) مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ص 395. [↑](#footnote-ref-18)
18. طرطار أحمد ،(1993)، **الترشيد الاقتصادي للطاقات الإنتاجية في المؤسسة**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية ،الجزائر . [↑](#footnote-ref-19)
19. بلمقدم مصطفى وساهل سيدي محمد ،(2007) ،**لماذا خصخصة المؤسسة العمومية الاقتصادية الجزائرية**،مجلة الاقتصاد والمناجمنت ،السياسات الاقتصادية واقع وآفاق،جامعة تلمسان ،الجزائر ،ص67. [↑](#footnote-ref-20)
20. محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999)،**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية نالجزء الثاني ،الجزائر ،ص330 [↑](#footnote-ref-21)
21. Oliver E.Williamson، 2009، **المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين** ،مقال منشور في كتاب معنون ب"المؤسسات والاقتصاد ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،2009.ص01 [↑](#footnote-ref-22)
22. منصوري الزين ،2006 ،**آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية** ،أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة الجزائر ص122. [↑](#footnote-ref-23)
23. صديقي مليكة ، 2007،**برامج الإصلاح الهيكلي وأزمة التحولات في الاقتصاديات الانتقالية حالة** الجزائر ،أطروحة دكتوراه ،جامعة الجزائر ،ص198. [↑](#footnote-ref-24)
24. **Oliver E.Williamson،2009، المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين ،مقال منشور في كتاب معنون ب"المؤسسات والاقتصاد ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى.ص 04** [↑](#footnote-ref-25)
25. North, C. D. (1994) ,Economic Performance through Time,American Economic Review84 june;p366 [↑](#footnote-ref-26)
26. **Oliver E.Williamson،2009، المؤسسات وإدارة التنمية والإصلاح الاقتصاديين ،مقال منشور في كتاب معنون ب"المؤسسات والاقتصاد ،دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ،.ص 04** [↑](#footnote-ref-27)
27. حسين الأسرج ، 2010،المسؤولية الاجتماعية للشركات ،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،العدد التسعون ،فيفري.ص07 [↑](#footnote-ref-28)
28. صالح مهداوي محسن العامري ،2007،الإدارة والأعمال ،دار وائل للنشر الطبعة الأولى ص 94. [↑](#footnote-ref-29)
29. حسين الأسرج ، 2010،المسؤولية الاجتماعية للشركات ،مجلة جسر التنمية ،المعهد العربي للتخطيط الكويت ،العدد التسعون ،فيفري.ص03 [↑](#footnote-ref-30)
30. نفس المرجع السابق ونفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-31)
31. http://kanz-redha.blogspot.com/2011/08/blog-post\_332.html [↑](#footnote-ref-32)
32. http://www.albayan.ae/one-world/correspondents-suitcase/2011-02-12-1.1383955 [↑](#footnote-ref-33)